

جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر



مجلة الملتقى الدولي الأول الاجتهاد القضائي في المادة الجزائية وأثره على حركة التشريع

– العدد الأول –

17/16 مارس 2004

جامعة محمد خيضر - بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر أشر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع

مجلة الملتقى الدولي الأول حول

الاجتهاد القضائي في المادة الجزائية وأثره على حركة التشريع

الرئيس الشرفي

الأستاذ الدكتور سلاطنية بلقاسم

مدير المجلة

الأستاذ الدكتور محمد محده

مدير النشر

الدكتور عزري الزين

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

الدكتور عمر فرحاتي

أعضاء هيئة التحرير

الأستاذ ليجال أعجال محمد لمين

الأستاذ نموشي نور الدين

الأستاذ دبابش عبد الرؤوف

الأستاذ عبد الجليل مفتاح

الإخراج

أ. عبد الحليم بن مشري

أ. رياض دنش

أ. حسينة شرون

اللجنة العلمية للملتقى

أ.د. بلقاسم سلاطنية	جامعة محمد خيضر	بسكرة	الجزائر
أ.د. محمد محدة	جامعة محمد خيضر	بسكرة	الجزائر
أ.د. بوزيد لزهاري	جامعة الإخوة منتوري	قسنطينة	الجزائر
أ.د. محمد لخضر مالكي	جامعة الإخوة منتوري	قسنطينة	الجزائر
أ.د. فيصل بن حليلو	جامعة الإخوة منتوري	قسنطينة	الجزائر
د. موسى بلعيد	جامعة محمد خيضر	بسكرة	الجزائر
د. طاشور عبد الحفيظ	جامعة الإخوة منتوري	قسنطينة	الجزائر
د. سالم بوفليح	جامعة محمد بوضياف	المسيلة	الجزائر

جمعت هذه المداخلات من أعمال الملتقى الدولي الأول حول الاجتهاد القضائي وأثره على حركة التشريع، وهي لا تعبر بالضرورة عن رأي المخبر.

لكل المراسلات:

قسم الحقوق، مخبر الاجتهاد القضائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص ب 145 جامعة محمد خيضر بسكرة.

Halimh88@Yahoo.fr

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

❁ ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا

اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن

الله خير بما تعملون ❁

الآية 08 من سورة المائدة

05.....	الافتتاحية.....
06.....	كلمة مدير المجلة.....
08.....	إشكالية الملتقى.....
09.....	محاور الملتقى.....
.....	الاجتهاد القضائي مفهومه وشروطه.....
11.....	د. حسين فريجة.....
.....	الاجتهاد مدلوله ومعناه.....
27.....	أ. يحي بوري.....
.....	التفسير في المادة الجزائية وأثره على حركة التشريع.....
43.....	أ. لخميسي عثمانية.....
.....	السلطة التقديرية للقاضي الجزائي.....
65.....	أ.د. محمد محدة.....
.....	السلطة التقديرية للقاضي الجزائي.....
87.....	أ. دليلة مباركي.....
.....	القيود الواردة على تفسير المعاهدات الدولية من طرف القاضي الجزائي.....
95.....	أ. حسينة شرون.....
.....	سلطة القاضي في القياس على النص الجزائي.....

- أ. عبد الحق قريمس.....109
-القياس في المادة الجزائية بين الشريعة والقانون
- أ. عبد الرؤوف دبابش.....129
-حدود سلطة القاضي الجنائي في تفسير دليل الإدانة دراسة مقارنة
- أ. مجيدي العربي.....141
-القضاء الجنائي الدولي الدائم والقضاء الجنائي الوطني تنازع أم تكامل
- د. رقية عواشرية.....153
-الاتفاقيات الدولية مصدر ملزم للقاضي الجزائي
- أ. عبد الحليم بن مشري.....165
-مظاهر الاجتهاد القضائي الدولي في المادة الجزائية الجزائرية
- أ. محمد الصالح روان.....179
-تفسير القواعد القانونية الجزائية الشكلية
- أ. الحفناوي فلياشي.....195

السيد والي ولاية بسكرة المحترم، السيد رئيس المجلس الشعبي الولائي، السادة نواب البرلمان، السادة المسؤولون المدنيون والعسكريون، السادة ممثلوا الهيئات القضائية، السادة نواب رئيس الجامعة، عمداء الكليات، رؤساء الأقسام، الأساتذة الأفاضل المشاركين في الملتقى، أسرة الإعلام المسموعة والمقروءة، بنلتى وأبنائي طلاب جامعة محمد خيضر،

السلام عليكم وتحية خالصة للجميع،

هاهو قسم الحقوق يحدد العهد مع النشاطات العلمية والملتقيات الدولية، وهذا على غرار بقية أقسام الجامعة التي أصبحت تصنع الحدث العلمي ليس فقط على المستوى المحلي وإنما أيضا على المستويين الوطني والإقليمي.

إن تنظيم هذا الملتقى مؤثر إيجابي على نجاحات هذه الجامعة التي أصبحت التظاهرات العلمية فيها سنة حميدة تتلاقى فيها الأفكار والآراء، ويؤسس فيها للعلم والمعرفة على أسس صحيحة وصلبة ويافعة.

إن مشاركة مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع ومساهمته لدليل على التكامل المعرفي، وعلى التفاعل بين الإطار النظري والتطبيقي، وهذا شيء مهم بالنسبة لجميع الطلاب بوجه عام، وطلاب قسم الحقوق بوجه خاص.

إن سياستنا في إطار هذا المسعى تقوم على الدعم الدائم والكامل للمبادرات الهادفة الرامية إلى تطوير المعرفة، وربط العلاقات العلمية مع مختلف الجامعات الوطنية والأجنبية بغية تفعيل الحركية والديناميكية التي تشهدها الجامعة، والتي نسعى إلى تطويرها أكثر فأكثر، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تظافر جهود الجميع، ومن خلال مثل هذه النشاطات العلمية والملتقيات الأكاديمية التي نتمناها ونعتبرها ركيزة من ركائز التحصيل المعرفي الجيد والأداء البيداغوجي المتميز.

في الأخير أتمنى لكم التوفيق والنجاح في أشغالكم، وأتمنى لضيوفنا الكرام إقامة طيبة في بسكرة وفي جامعة محمد خيضر.

رئيس الجامعة

الأستاذ الدكتور بلقاسم سلاطينية

إذا كانت أهمية العمل القضائي لا تخف على أحد فإن هذه الأهمية تزداد عندما تكون من المجتهد.

وإذا كان العدل هو أساس الملك فإن هذا العدل لن يتحقق ولن يتأت إلا بقضاء قادر ومتمكن ومتمرس ذو درجة عالية وفطنة شديدة.

وإذا كان رجال القضاء مطلوب فيهم جميعا الاجتهاد بما فيهم النيابة والتحقيق، فإن القاضي الجزائي مطلوب فيه الاجتهاد أكثر وهذا نتيجة ما يطلب منه؛ ألا وهو توخي العدل والإنصاف في حكمه ومحافظة على الحقوق والحريات من جهة، مع توقيع عقوبة عادلة محققة للزجر والجبر من جهة أخرى.

وإذا كان وكيل الجمهورية يقيم اتهامه على مجرد الشبهات أو الشكوك، وإذا كان قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام يقيمان احالتيهما على غلبة الظن، فإن قاضي الحكم طلب منه أن لا يحكم إلا باليقين، فالنيابة العامة قد تنتهم ولكن القاضي يبرئ، وقاضي التحقيق يحيل التهم ولكن القاضي الجزائي يطلق السراح ويقضي بالبراءة، فهو إذا بمثابة استئناف مقنن وصون للحريات من كل ما يعطلها أو يعيقها. هذا الأمر كله استدعى من المشرع أن يعطي للقاضي سلطة تقديرية واسعة، بها يستطيع إعادة تكييف الوقائع والبحث والأدلة وتقييمها وتقدير العقوبة المناسبة في ذلك.

هذه السلطة التقديرية استعملها القضاة سابقا ولا زالوا يستعملونها وسيبقوا يستعملونها إذا كنا نريد عدالة حقيقية، فعندما ظهرت فكرة جرائم الشيك اجتهد القضاة وقبل مجيء النص بمعاينة المجرم على أساي النصب والاحتيايل، وبقي العمل بذلك فترة حتى كثرت فاضطر المشرع لإيجاد نصوص خاصة بالشيك.

ولعل الاجتهاد الذي يفخر به كل قاض رغم عدم تقنيته وعدم النص عليه لا في الدستور ولا في الإجراءات الجزائية ولا في قانون العقوبات ومع ذلك يتمسك به المتهم والمحامي والقاضي ألا وهو تفسير الشك لصالح المتهم، الكل مقتنع والكل جازم وقاطع بأن الشك يفسر لصالح المتهم، ولكن هذا الزعم هل هو منصوص عليه قانونا؟

والمطلع على قرارات المحكمة العليا يجد أن لها أكثر من 18 قرار كلها تؤكد فيه أن الشك يفسر لصالح المتهم، وأن القاضي متى أقام حكمه على الشك يكون عرضة للإلغاء وعد سببا ووجها من وجوه الطعن، فمن أين تحصلنا على هذه الحرية لصالح

المتهمين؟ إنها من الاجتهادات القضائية لا من النصوص القانونية بل ورقى بها البعض إلى جعلها من المبادئ الكبرى.

وعلى هذا نقول أن من موضوع الاجتهاد القضائي في الموضوعات المهمة جداً، لأن صاحبها يوازن بين عدة مصالح في آن واحد، المتهم من جهة والمجتمع من جهة أخرى والطرف المدني من جهة ثالثة، وهو في كل هذا يريد تحقيق العدل وإن كان نسبياً. هذه الأمور هي التي دفعتنا إلى تنظيم ها الملتقى، قاصدين من وراء ذلك تحقيق الفائدة والنفع به وواضعين بين يدي طلابنا وباحثينا على الأقل إن لم نقل التفصيل الوافي والكافي لذلك، فعلى الأقل المبادئ الكبرى والقواعد الأساسية لهذا الباب. وفي الأخير أشكر الجميع على حضورهم وحسن استماعهم ونطلب منهم شيئاً من الصبر حتى تعم الفائدة.

الأستاذ الدكتور محمد محدة

إن للاجتهاد القضائي دور كبير جدا في حركة التشريع، وذلك لأن المشرع لا يتدخل كثيرا عند بيان الأفكار القانونية إلا إذا كان القصد من وراء ذلك حسم الخلاف الحاصل بين الفقهاء والمنظرين، وهنا تكون عملية التشريع؛ تكوين القواعد القانونية لا تفسيرها، كما أن على الفقيه أو المجتهد أيضا أن لا يبالغ في اجتهاده ليصل بذلك إلى اجتهادات منشئة لإضافة شروط جديدة أو جرائم جديدة لم تتطرق لها القاعدة القانونية. الأمر الذي يؤدي إلى الخلط بين مهتمي المفسر أو المجتهد من جهة والمشرع من جهة أخرى، ومن ثمة يحصل الخلط الكبير مما حذرت منه الدساتير والتشريعات واعتبرته أمرا محسوما وهو الفصل بين السلطة التشريعية والقضائية.

وإذا كان أهم ناقد ونافذ ببصيرته إلى القوانين من الناحية العلمية هم رجال القضاء، فإننا بذلك نقول أن المطلع على فائدة الاجتهادات القضائية بجميع أنواعها وآثارها يعرف معرفة تامة أثرها على حركة التشريع.

فالاجتهاد في المادة الجزائية هو المرآة الحقيقية والصالحة لبيان توجه السلطة التشريعية في محافظتها على الحقوق والحريات، والاجتهاد القضائي يسعى صاحبه إلى تحقيق هدفين:

أولهما هو الحرص على تطبيق ما كان يتوخاه المشرع وما يطمح إليه من وراء هذه النصوص

وثانيهما هو المحافظة على الحقوق والحريات وذلك بأن لا تكون اجتهاداته سببا في تقييدها أو زيادة التضييق عليها.

المحور الأول:

الاجتهاد القضائي مفهومه وشروطه، المجتهد معناه ومدلوله.

المحور الثاني:

تفسير النصوص الجزائية والسلطة التقديرية للقاضي الجزائي.

المحور الثالث:

القياس في المادة الجزائية.

المحور الرابع:

تأويل الشك والشبهات في المادة الجزائية.

المحور الخامس:

القضاء الدولي في المادة الجزائية وأثره على التشريعات الداخلية.